

ملاحظات شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة (اورانج الخط الخلوي) على "إخطار طلب ملاحظات على مسودة تعليمات تنظيم الاحتفاظ ببيانات سجلات استخدام المستفيدين لخدمات الاتصالات العامة"

تشكر شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على إتاحة المجال امام جميع المعنيين لتقديم ملاحظاتهم وعلى مسودة التعليمات المذكورة، وتأمل أخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار.

ملاحظات عامة:

1. إن إصدار هذه التعليمات ضمن الالتزامات الواردة فيها يفترق إلى السند القانوني، فقد حصر نص المادة (29/ز) من قانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته على ان تتضمن الرخصة التزام المرخص له بتقديم التسهيلات اللازمة للجهات المختصة لتنفيذ الأوامر القضائية والإدارية المتعلقة بتتبع الاتصالات المحددة بتلك الأوامر، فتقديم التسهيلات يعني توفيرها بشكل معقول وحسب الامكانيات المتوفرة وفق ما تم الإشارة اليه في نص المادة (3.2.1.1) من اتفاقية الترخيص على التزام المرخص له بجعل مرافق اتصالاته متوفرة وقادرة بشكل معقول على تنفيذ الأوامر القضائية والإدارية ومتطلبات الامن الوطني، وهو بالفعل ما يتم الالتزام به وتوفيره لتلك الجهات وفق الامكانيات المتاحة دون أية مشاكل أو صعوبات تُذكر.
2. إننا نرى بأن إصدار هذه التعليمات هي خارج حدود صلاحيات الهيئة و المذكورة حصرا في المادة (6) من قانون الاتصالات، وان ما ورد في هذه التعليمات يرتبط بتوفير أوامر قضائية تحدد الاتصال المطلوب تتبعه.
3. كما قد أضيف قانون الاتصالات وتحديدا في المادة (56) منه سرية مطلقة على المكالمات والاتصالات الخاصة واعتبرها ذات حرمة لا يجوز المس بها وفق احكام هذا القانون، اما ان كان هنالك قانون آخر أولى بالتطبيق او اخص فهذا شأن آخر، وبالتالي فإننا نرى بأنه ليس للهيئة ان تصدر تعليمات بموجب قانونها (قانون الاتصالات) تخرق هذه السرية. وقد عزز ذلك العقوبات الواردة في ذات القانون ومنها المادة (71) والمادة (77).
4. كذلك نصت المادة (18) من الدستور الاردني على أنه "تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية لا تخضع للمراقبة أو الاطلاع أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون"؛

أي ان المشرع الدستوري حصر صلاحية الرقابة على المراسلات والمخاطبات الهاتفية بوجوب صدور امر قضائي، وان اعطاء هذه الصلاحية لأي جهة ادارية بموجب تعليمات او حتى قانون يجعل هذه التعليمات او هذا القانون مخالف لصراحة الدستور سيما وان هذه المادة قد تم تعديلها برغبة المشرع الدستوري بتحسين المخاطبات الهاتفية والمراسلات يشتمل انواعها حماية لحقوق المواطنين وكجزء من العقد الاجتماعي. وبالتالي فانه لا يجوز تزويد اية جهة ادارية بأي معلومات او بيانات الا بموجب امر قضائي.

5. أما بخصوص الاسباب الموجبة لإصدار التعليمات، فإننا نود بيان الآتي:

- أ. لم توضح الهيئة ما هي المشكلات والصعوبات في متابعة وتنفيذ احكام المادة (29/ز) من قانون الاتصالات او تلك التي واجهت الجهات المختصة في حل جميع القضايا التي يتم متابعتها من قبلهم، حيث أن الهيئة لم تقدم لنا دراسة تحليلية تبين واقع حال التزام المرخصين بتنفيذ الاوامر القضائية بهذا الخصوص والامكانيات الفنية المتوفرة لدى المرخصين ومدى امكانية توفير اية معلومات اضافية من قبل المرخصين من الناحية الفنية والتكاليف المترتبة على ذلك. منوهين الى ان الدراسة التحليلية لها من الضرورة البالغة في تقييم مدى الحاجة لإصدار هذه التعليمات أو حصر نطاقها بما هو ضروري فقط لمعالجة تلك المشاكل بالرغم من تحفظنا لقانوني على اصدار هذه التعليمات والوارد بأعلاه.
- ب. إن "إضفاء الالزامية في التطبيق على الشركات المرخصة" كأحد الاسباب الموجبة لإصدار التعليمات امر غير ضروري نظرا للالتزام الوارد في شروط الرخصة وفق احكام قانون الاتصالات والممنوحة لجميع المرخصين في السوق والتي تضمنت توفير التسهيلات اللازمة للجهات المختصة لتتبع الاتصالات المحددة بالأوامر القضائية.

6. ان إصدار هذه التعليمات لها أثر جوهري على المرخص له، حيث لم تراعي الهيئة التكاليف الكبيرة التي سيتكبدها المرخص لهم عند تنفيذ هذه التعليمات من خلال تركيب الانظمة الفنية اللازمة لاستخراج البيانات المطلوبة وحفظها وأرشفتها ومن ثم استرجاعها عند الطلب ووفقا للمدة الزمنية المبينة في مسودة التعليمات والمدة اللازمة لتطبيق التعليمات، وما يترتب على ذلك ايضا من حفظ الحجم الهائل من تلك المعلومات على الانظمة الفنية.

7. ان اصدار هذه التعليمات لها من الابعاء الاضافية على مقدمي الخدمة المرخصين دون النظر بواقع ضرورة ان تشمل ايضا هذه التعليمات مزودي خدمات الاتصالات عبر التطبيقات (OTTs)، منوهين الى أن الزام المرخص لهم بحفظ هذا الكم الكبير من البيانات بموجب هذه التعليمات وتحمل تكاليف وأعباء إضافية مالية وتقنية كبيرة وما قد ينعكس

نتيجة لذلك على أسعار الخدمات وانتقال المستخدمين إلى استخدام خدمات مزودي خدمات الاتصالات عبر التطبيقات (OTTs) عوضاً عن استخدام الخدمات المقدمة من المرخصين مباشرة.

8. أما بخصوص الممارسات العالمية في هذا المجال، فإن التوجيهات الصادرة عن هيئة الاتحاد الأوروبي حول الاحتفاظ ببيانات المستخدمين (EU Directive on Data Retention) - والتي هي في مضمونها مشابهة لما ورد في مسودة التعليمات مدار البحث - قد تم إبطالها من محكمة الاتحاد الأوروبي (Court of Justice of the European Union) في العام 2014، لعدة أسباب أهمها:

أ. الاحتفاظ ببيانات اتصالات الأشخاص لمدة معينة يتداخل مع الحقوق الأساسية لاحترام الحياة الخاصة وحماية البيانات الشخصية المنصوص عليها في ميثاق الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي.

ب. لا تقدم الحد الأدنى من الضمانات لحماية البيانات الشخصية على نحو فعال في حالات إساءة الاستخدام أو الوصول غير المشروع لتلك البيانات.

ج. لا تضع حدوداً أو شروطاً تحكم وصول السلطات الوطنية المختصة إلى البيانات واستخدامها لاحقاً.

د. لا تحتوي على معايير موضوعية لتحديد الفترة التي يمكن الاحتفاظ بها بالبيانات (بين ما لا يقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين).

هـ. لا تتضمن التخلص من البيانات في نهاية فترة الاحتفاظ بالبيانات.

9. بمراجعة تجربة الاتحاد الأوروبي، يتبين أن إلغاء التوجيهات جاء لضمان اتساقها مع ضمان الحريات الشخصية ولضمان حماية بيانات المستخدمين. لذلك نرى أن إعداد أية تعليمات تتعلق بمعلومات المستخدمين يجب أن يكون ضمن إطار عام يضمن حريات الأفراد ويحمي بياناتهم مثل "قانون حماية البيانات الشخصية".

10. نرى شركتنا أن موضوع اصدار هذه التعليمات هو سابق لأوانه وبالأخص في ظل التصريح الوارد عن معالي وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الصحف المحلية بتاريخ 2016/10/6 من أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات انتهت من صياغة مشروع قانون حماية البيانات الشخصية وسيتم طرحه للاستشارة العامة قريباً. حيث أن هذا

القانون سيحدد الاطر التنظيمية لاستخدام البيانات الشخصية للمواطنين وحماية هذه البيانات حتى لا تستخدم لغير الاغراض التي يجب ان تستخدم لها، وبالتالي فان اصدار هذه التعليمات قد يعرضها الى تناقضات ومخالفات لهذا القانون المزمع اصداره.

ملاحظات تفصيلية

مع تحفظ شركتنا على قانونية هذه التعليمات او مدى الحاجة إليها، ودون الاجحاف بملاحظتنا الواردة اعلاه، تقدم فيما يلي ملاحظات تفصيلية على مسودة تلك التعليمات:

المادة	ملاحظات شركة اتصالات مصر
المادة (3): التعريف	<ul style="list-style-type: none"> ▪ لقد حددت المادة (7) من مسودة التعليمات البيانات الواجب توافرها للتعريف بالمستفيد، وبالتالي نرى انه لا حاجة لأن يتم تخصيص رمز فريد للتعريف بالمستفيد من قبل المرخص له وفق ما ورد في تعريف "هوية المستفيد". وعليه، نرى حذف تعريف (هوية المستفيد)، وتبعا لذلك تعديل تعريف (سجلات الاتصالات) ليصبح "كافة البيانات المتعلقة باستخدام المستخدمين لخدمات الاتصالات وفقا للمتطلبات الواردة في المادة (7) من هذه التعليمات". ▪ كما حددت المادة (7) من مسودة التعليمات البيانات الواجب توافرها للتعريف بجهاز الاتصال الذي صدر عنه الاتصال وبيانات جهاز الاتصال الذي استخدم في استقبال الاتصال. وبالتالي، فإننا نقترح ان يتم حذف تعريف كل من (بيانات مصدر الاتصال)، و(بيانات وجهة الاتصال)، و(معدات الاتصال) تفاديا لأي لبس في تطبيق هذا التعريف على أية أجهزة اتصالات لا يمكن التعريف بها على انظمة المشغل للشبكة، كون ان هذا التعريف ينطبق فقط على الأجهزة المستخدمة لإجراء الاتصال (SIM based devices) والتي تمتلك رقم الهوية الدولية للأجهزة المتنقلة (IMEI). ▪ وكذلك حددت المادة (7) نوع ووسيلة الاتصال، وبالتالي فانه لا فائدة من تكرارها في التعريفات "نوع الاتصال". وعليه، نقترح حذف تعريف (نوع الاتصال).
المادة (4): الاحكام التنظيمية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعديل الفقرة (أ) لتصبح: (يلتزم المرخص له... للاحتفاظ بسجلات الاتصالات وبالخصوص ما يلي) وذلك لتتناسب مع تعريف (سجلات الاتصالات) الوارد في المادة (3) من مسودة هذه التعليمات.

رقم الوثيقة	ملاحظات
	<p>الفقرة (1/4):</p> <p>لا يتضح من النص الحالي لهذه الفقرة العلاقة بين ضمان توفر الحفظ اللحظي لسجلات تتبع المستفيدين وتوافر اشتراك واحد أو أكثر للمستفيد من قبل المرخص له.</p> <p>الفقرة (2/4):</p> <p>- ان شركتنا نود التوضيح بأن هنالك فرق بين الجهات المختصة بتنفيذ الاوامر القضائية وما بين الاوامر القضائية التي تصدر من الجهات القضائية مثل المحاكم بمختلف أنواعها والمدعين العامين. فالمرخص له ملزم بموجب التشريعات النافذة بتنفيذ الاوامر والقرارات القضائية التي تصدر من الجهات القضائية.</p> <p>- اما بخصوص الجهات المختصة بتنفيذ الاوامر الادارية: فما المقصود بالأمر الاداري؟ حيث لا يوجد تعريف للأمر الاداري ضمن القوانين الاردنية. وعليه فإننا نرى بأنه لا يجوز تزويد اية جهة ادارية بأي معلومات او بيانات الا بموجب امر قضائي وليس امر اداري وذلك استنادا الى المادة (18) من الدستور الاردني التي نصت على: "تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية لا تخضع للمراقبة أو الاطلاع أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون". وان اعطاء هذه الصلاحية لأي جهة ادارية بموجب تعليمات او حتى قانون يجعل هذه التعليمات او هذا القانون مخالف لصراحة الدستور والذي يسمو على كافة التشريعات النافذة.</p> <p>- ان اضافة بند "تحت اشراف الهيئة" لهو تدخل واضح بعمل السلطة القضائية وهي سلطة مستقلة عن باقي سلطات الدولة الثلاث، حيث ان الطلبات والاوامر القضائية تخضع للتشريعات النافذة بهذا الخصوص وتملك الجهات القضائية ادواتها الخاصة بفرض تطبيق الاوامر والقرارات القضائية.</p> <p>وعليه، فان سجلات الاتصالات يجب ان تكون متاحة فقط للجهات القضائية لتتبع الاتصالات المحددة بموجب اوامر قضائية فقط، منوهين الى ان الاتصالات الخاصة من الامور السرية التي لا يجوز انتهاك حرمتها او الاطلاع عليها من قبل جهات غير مخولة بذلك وفقاً لأحكام المادة (56) من قانون الاتصالات.</p> <p>الفقرة (4/4):</p> <p>المدة الزمنية المتاحة (48 ساعة) تعتبر قصيرة جداً مقارنة بالوقت المستغرق حالياً لتلبية طلبات تتبع الاتصالات، ولا يمكن من الناحية</p>

العملية الالتزام بها، كما لا يتضح لشركتنا المعايير التي استندت إليها الهيئة في تحديد هذه المدة، علماً بأن الوقت المستغرق للإجابة على أوامر تتبع الاتصالات يعتمد على عدة عوامل منها طبيعة الطلب والجهة الطالبة وعدد الطلبات التي تتم معالجتها في نفس الوقت والموارد المتوفرة... الخ. وعليه، نرى أن تحديد مدة زمنية للإجابة على الطلبات يجب أن يتم وفق معايير خاصة وبحسب كل طلب وطبيعة المعلومات المطلوبة، منوهين إلى أن الطلبات القضائية بهذا الخصوص تخضع لتقدير القاضي وحسب التشريعات النافذة وحسب حاجة المحكمة بسرعة تقديم المعلومات المطلوبة. فمثلاً، تستوجب القضايا التحقيقية المنظورة أمام المدعي العام سرعة قصوى في الاستجابة، وقد لا يستوجب ذلك في القضايا المنظورة أمام المحاكم المدنية وخاصة أن جلسات المحاكم تعقد عادة كل (14) يوم.

■ الفقرة (6/4):

من غير العملي حفظ سجلات تتبع الاتصالات بشكل مشفر، حيث أن عملية التشفير معقدة ومكلفة جداً وتتطلب إجراءات ومعدات خاصة وتغيير مستمر لمفتاح التشفير وتشفير كافة البيانات السابقة المخزنة به، مما سيؤثر على حجم البيانات وعلى سرعة استرجاعها، إضافة إلى التكاليف والاعباء الكبيرة التي سيتحملها المرخص له نتيجة لذلك. ومن ناحية أخرى، تعتبر جميع السجلات لدى شركتنا محمية ولا يسمح بالوصول إليها إلا من خلال الأشخاص المخولين فقط. وعليه، نرى بضرورة حذف كلمة (مشفر) من هذه الفقرة.

■ الفقرة (7/4):

لا حاجة لهذه الفقرة، حيث يمكن للهيئة عند الطلب التحقق من التزام المرخص له بالاحتفاظ بسجلات تتبع الاتصالات، كما جاء في الفقرة (8/4) من مسودة هذه التعليمات.

■ الفقرة (1/4ب):

لا يتضح لشركتنا الغايات والمبررات التي استندت عليها الهيئة في تحديد مدة الاحتفاظ بالبيانات بما لا يقل عن (6) أشهر إلى (عامين)، منوهين إلى أن التكاليف والاعباء التي سيتحملها المرخص له ستزيد وبشكل مضطرب مع زيادة المدة المطلوبة للاحتفاظ بالبيانات. وعليه، فإننا نرى بضرورة دراسة واقع حال الطلبات فيما يخص المدد الزمنية الواردة في تلك الطلبات ومدى أهمية توفرها وفقاً لواقع القدرة الفنية والمالية للمرخص له بالاحتفاظ بها وإلى أدنى مدة معقولة. ومن ناحية أخرى، لم تدين مسودة هذه التعليمات مصير البيانات التي سيتم

<p>الاحتفاظ بها بعد انقضاء فترة الاحتفاظ، فالاستمرار بحفظ البيانات دون فترة صلاحية سيتسبب بتحميل المرخص لهم أعباء وتكاليف كبيرة جداً غير مبررة. لذلك، نقترح إضافة فقرة تنص على التخلص من البيانات المحفوظة في سجلات الاتصالات بعد مرور مدة الاحتفاظ على إنشائها.</p> <p>الفقرة (4/ج):</p> <p>إن إدراج هذه الفقرة في التعليمات يعتبر تعديلاً مباشراً على تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملة وعلى تعليمات خدمات التكاليف المضافة وتحديدًا على مدة الاحتفاظ بسجلات الاتصالات لدى مزود الخدمة المتعاقد مع المرخص له دون السير بالإجراءات المنصوص عليها في المادة (18) من تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات، حيث أن العقود الحالية والموافق عليها من قبل هيئتك وفقاً للتعليمات الصادرة عن هيئتك تتضمن ضرورة التزام مزود الخدمة بأي تعليمات أو قرارات تصدر عن الهيئة. وعليه، نرى بضرورة حذف هذه الفقرة. منوهين إلى أنه ورد في هذه الفقرة بأن "يحتفظ مصدر رسائل الجملة بتلك المعلومات لمدة لا تقل عن ستة أشهر"، فهل هذا يعني بأن هذا الالتزام هو فقط على مصدري رسائل الجملة وفق تعليمات هيئتك الخاصة بتنظيم إرسال رسائل الجملة؟ كما لم توضح الهيئة فيما إذا كانت هذه الفقرة تشمل إلزام جميع مزودي خدمات الاتصالات عبر التطبيقات (OTTs) بالتعاقد مع المرخصين والالتزام بحفظ سجلات الاتصالات كون أن التعريف الوارد في مسودة التعليمات "مزود الخدمة" ينطبق عليهم.</p> <p>بشكل عام، إن إلزام المرخص لهم بحفظ هذا الكم الكبير من البيانات بموجب هذه التعليمات وتحمل تكاليف وأعباء إضافية مالية وتقنية كبيرة نتيجة لذلك وبما قد ينعكس على أسعار الخدمات وانتقال المستفيدين إلى استخدام خدمات مزودي خدمات الاتصالات عبر التطبيقات (OTTs) عوضاً عن استخدام الخدمات المقدمة من المرخصين مباشرة.</p>	
<p>الفقرة (1/5): لم تعرف هذه المادة عبارة (الجهات المختصة)، وبالرجوع إلى ملاحظتنا أعلاه حول عدم دستورية تتبع الاتصالات بموجب أوامر إدارية، نرى ضرورة تعريف الجهات المختصة بحيث تشمل الجهات القضائية والجهات ذات العلاقة بتنفيذ الأوامر القضائية فقط.</p> <p>الفقرة (2/5): وردت كلمة السجلات الإلكترونية والتي لم يتم إيراد</p>	<p>المادة (5): التنسيق مع الجهات المختصة</p>

المادة (6): المخالفات والغرامات	
تعريفها ضمن المادة (3).	
<p>■ إن النص على الغرامة في معرض التعليمات هو غير قانوني، حيث أن إصدار التعليمات يجب أن يتم وفقاً للقانون، وأنه في هذه الحالة لم يمنح القانون الصلاحية للهيئة بفرض الغرامات أو الجزاءات بخلاف ما نص عليه القانون، حيث أن موضوع الغرامات وارد ضمن صلاحية الهيئة المستندة إلى اتفاقية الترخيص فقط، مشيرين إلى أن من شأن هذا التعديل في التعليمات اعتبار الغرامة بمثابة عقوبة جزائية وهو الأمر المخالف لحقيقة الشرط الوارد في الرخصة، كما ولا يجوز إصدار أنظمة أو تعليمات أو استثناءات أو قرارات لاحقة للرخصة تنتقص من الحقوق المكتسبة المنصوص عليها في الرخص.</p> <p>■ إن هذه المادة تتعارض مع ما هو منصوص عليه في المادة (4/4) من اتفاقية الترخيص، حيث يخضع المرخص لغرامة لا تزيد عن (200,000) دينار أردني بحدّها الأقصى في حال عدم تقيده بأي من التزاماته الجوهرية الواردة في قانون الاتصالات أو أي من التزاماته الجوهرية الواردة في اللوائح التنظيمية أو الواردة في اتفاقية الترخيص.</p> <p>■ ومن ناحية أخرى، أوضحت المادة (29) من السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد أن سلطات الهيئة الالتزامية في حالات ارتكاب المخالفات من قبل المرخص لهم تقتصر في قدرتها على إلغاء الرخصة (كلياً أو جزئياً) وفقاً لأحكام قانون الاتصالات، أو بفرض غرامات محددة بما يتفق مع اتفاقية الترخيص. وبما أن هذه المادة غير قانونية وبنفس الوقت تتعارض مع نص المادة (4/4) من اتفاقية الترخيص، فإننا نرى بضرورة حذفها.</p> <p>■ وهنا تجدر الإشارة إلى أن موضوع تحديد قيمة الغرامة بما لا يزيد عن قيمة معينة هو الأولى في التطبيق وبالأخص كما هي واردة في اتفاقية الترخيص، حيث أن أية مخالفة يجب دراسة درجتها ومدى جسامتها والضرر الناشئ عنها ليتم فرض الغرامة بما يناسب حجم المخالفة، حيث أنه لا يعقل أن يتم فرض غرامة (200,000) دينار نتيجة عدم التزام مرخص له بتقديم بيانات سجلات الاتصالات خلال مدة (48) ساعة في حال قام بتقديمها بعد ساعات من المدة الواردة في التعليمات (48 ساعة).</p>	<p>المادة (6): المخالفات والغرامات</p>

المادة	المادة (7):
<p>الفقرة (1/7): تعديل الفقرة لتصبح: (يلتزم المرخص له بالاحتفاظ ... على شبكة المرخص له، وبيانات الرسائل المرسله عبر وسائل الاتصال)، وذلك لتفادي الالتباس بين ما يمكن توفيره من بيانات تتبع الاتصالات ومحتوى الاتصال الذي لا يمكن توفيره او الاطلاع عليه وفقاً لأحكام المادة (65) من قانون الاتصالات.</p>	<p>البيانات الواجب الاحتفاظ بها من قبل المرخص له</p>
<p>الفقرة (1/7): لا يمكن توفير جميع البيانات المطلوبة في حالات التجوال (Roaming)، حيث أن المستفيد في مثل هذه الحالة يكون خارج شبكة المرخص له ومتصلاً بشبكة مشغل آخر.</p>	
<p>الفقرة (2/7) والفقرة (3/7): لا يمكن توفير عنوان المستفيد، خاصة في حالة الاتصالات المتنقلة، حيث أن العنوان المتاح هو للمشارك وحسب توفره في الأنظمة الفنية. وعليه، نقترح حذف طلب العنوان، والاكتفاء باسم ورقم المتصل/المتصل به.</p>	
<p>الفقرة (4/7): لا يمكن من الناحية الفنية توفير مدة انقطاع الخدمة في سجلات تتبع الاتصالات، مشيرين الى ان جميع الاعطال على الشبكة موثقة، لذلك نقترح حذف العبارة (ومدة انقطاع الخدمة إن تم ذلك).</p>	
<p>الفقرة (1/5/7): لا تستطيع اورانج الخط الخلوي توفير محتوى الاتصال او الاطلاع عليه كما انها ليست مسؤولة عن المحتوى الذي يمر عبر شبكتها ولا يتم حفظه، لذلك لا يمكن تمييز نوع الاتصال أو توفيره حسب الامكانيات الفنية الحالية، علماً بأنه يتوفر حالياً سجلات تتبع الاتصالات لخدمات الصوت (Voice) والرسائل القصيرة (SMS) فقط.</p>	
<p>الفقرة (5/7 ج): حذف عبارة (أو أتاحت للمستفيد) حيث لا فائدة من معرفة الخصائص المتاحة للمستفيد وتتبعها في حالة عدم استخدامها من قبله.</p>	
<p>الفقرة (6/7): لا يمكن معرفة معدات الاتصالات التي استخدمها المستفيد باستثناء أجهزة متنقلة (SIM based devices) والتي تحمل رقم الهوية الدولية</p>	

جدول محتويات مشروع القانون رقم 10 لسنة 2016	
مادة (7)	للأجهزة المتنقلة (IMEI).
	<p>الفقرة (7/7):</p> <p>لا يمكن حسب الامكانيات الفنية المتاحة توفير رقم أو موقع الخلية التي انتهى عليها الاتصال في حال انتهى الاتصال على نفس شبكة المرخص له الذي بدأ منه الاتصال. لذلك تقترح حذف الفقرتين (ج) و(د).</p> <p>وهنا نود الاشارة الى أن البيانات الواجب الاحتفاظ بموجب هذه المادة ذات طبيعة عامة وقد تتوفر لبعض أنواع الاتصال ولا تتوفر لنوع آخر. لما عليه، فإننا نرى بضرورة اعادة صياغة هذه الفقرة بالتعاون مع جميع المرخص لهم لتحديد البيانات المطلوب الاحتفاظ بها بالتفصيل ولكل نوع من انواع الاتصال (fixed, mobile, ADSL, WiMAX, VoIP, SMS, etc.)</p>
	<p>الفقرة (2/8):</p> <p>إن إدراج هذه الفقرة في التعليمات يعتبر تعديلاً مباشراً على تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملّة وعلى تعليمات خدمات التكاليف المضافة وتحديدًا على مدة الاحتفاظ بسجلات الاتصالات لدى مزود الخدمة المتعاقد مع المرخص له دون السير بالإجراءات المنصوص عليها في المادة (18) من تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات، مشيرين الى ان العقود الحالية والموافق عليها من قبل هيئتكُم وفقاً للتعليمات الصادرة عن هيئتكُم تتضمن ضرورة التزام مزود الخدمة بأي تعليمات او قرارات تصدر عن الهيئة، وبالتالي فإننا نرى بأنه لا ضرورة لهذه الفقرة.</p> <p>الفقرة (3/8):</p> <p>تعديل هذه الفقرة كما يلي: (للهيئة تعديل الجدول الوارد في المادة رقم 7 من هذه التعليمات عند الحاجة ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها في تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها).</p> <p>الفقرة (4/8):</p> <p>مع عدم المساس بموقفنا القانوني المذكور من إصدار هذه التعليمات وفقاً لما ورد بأعلاه، فإننا نرى بأن مدة (6) أشهر لتصويب الأوضاع من تاريخ اقرار هذه التعليمات غير مبرر ويصعب تطبيقه، وذلك في ظل أن طبيعة البيانات المذكورة في مسودة هذه التعليمات وتوفرها وحفظها وحجم بيانات الاتصال الهائل جدا التي تتم من المستفيدين، وما</p>
المادة (8): احكام عامة	

ملاحظات	رقم
<p>يتطلبه ذلك من استثمارات إضافية لشراء معدات وأجهزة لا تتوفر حالياً وتركيبها على شبكتنا وتشغيلها وربطها بالأنظمة الأخرى، وهذا أيضاً يتطلب وقتاً يجب دراسته من قبل المرخص لهم مع مزودي الحلول الفنية والتقنية لشبكة كل مرخص له ومناقشة ذلك مع هيئتك ليصار إلى تحديد معايير خاصة بتنفيذ هذه التحليلات.</p>	